الأمم المتحدة

A/C.2/65/SR.9

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
23 November 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لندبرغ (نائب الرئيس) ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

(ج) القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-57463 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٨ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/65/189 و *A/65/395)

(ج) **القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية** (تابع) (A/65/155)

١ - **السيدة لاوسي** (نيجيريا): قالت إن الأزمة قد عمقت هوة التفاهم بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا بد من تجاوز تلك الهوة إذا أرادت البلدان النامية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ويندرج في إطار ذلك على وجه الخصوص أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به في مجال تحرير التجارة. واستطردت قائلة إن ارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية والتطورات الإيجابية في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود لم تقابل بزيادة مماثلة في حجم التجارة أو الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالمثل لا يزال البعد الإنمائي المفيد للتجارة الدولية بعيداً عن متناول معظم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، حيث لا تزال القدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية موضع شك.

٢ - وأضافت أن الحاجة إلى تحقيق توازن بين السياسات التجارية التقييدية وتحرير التجارة باتت الآن أكثر وضوحا من أي وقت مضى. وبالتالي، فإن نيجيريا تنفذ حاليا سياسات من شأنها مواءمة ممارساتها التجارية مع ممارسات الدول الأعضاء الأخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتعزيز تكامل المنطقة مع بقية أنحاء العالم، مع احترام التزاماتها بموجب الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف. وتقوم نيجيريا أيضا بتنفيذ سياسات تستهدف تنويع اقتصادها، كما تشجع الحكومة الاتحادية عمدا المشاركة النشطة للقطاع الخاص، بغية علاج أوجه القصور في البنية التحتية.

٣ - وذكرت أن نيجيريا، بوصفها عضوا مؤسسا في منظمة التجارة العالمية، تكرر دعوتها إلى الاختتام المبكر لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية، التي ستضمن اندماج البلدان النامية على نحو أفضل في نمو التجارة الدولية.

٤ - وقالت إن بناء نظام مالي عالمي من شأنه استعادة ثقة المستثمر عقب الأزمة الاقتصادية الراهنة، يستلزم تهيئة المجال لقيام مؤسسات رقابية قوية. وأشارت إلى أن ذلك يتطلب اعتماد إطار تنظيمي دولي يركز على المخاطر ويستند إلى قواعد، كما يتطلب دعما قويا للسياسات التي من شأنها الحد من تقلبات تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وتشجيع الاستثمارات طويلة الأجل.

٥ - واستطردت قائلة إن نيجيريا أنشأت الشركة النيجيرية لإدارة الأصول من أجل إدارة الأصول السامة والقروض المتعثرة والتخلص منهما. وأجرت مؤخرا أيضا إصلاحات تتعلق بسوق رأس المال تهدف إلى إعادة القيمة السوقية لرؤوس الأموال إلى ما كانت عليه قبل الأزمة. وأشارت إلى أن الإصلاحات الجارية في مؤسسات بريتون وودز تتسم بكونها جاءت في حينها ومتوافقة على حد سواء فيما يتصل بمعالجة القضايا المتعلقة بتمثيل البلدان النامية في تلك المؤسسات. وأضافت أنه مع وجوب مراعاة البلدان النامية التي تتسم ''بالدينامية'' عند أي تغيير لنسب الحصص، فينبغي أن يكون هناك أيضا تحول لصالح البلدان التي لا تزال حتى الآن ممثلة تمثيلا ناقصا.

٦ - واستطردت قائلة أن خدمة الدين في فترات الأزمة، بما في ذلك الأزمة الحالية، عرقلت الجهود الإنمائية، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على المعونة. ولا تزال الجهود الرامية

إلى تخفيف عبء الديون التي تعاني تحت وطأتها الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وخصوصاً الأفريقية منها، تعرقلها عوامل خارجية سلبية مثل التحركات السلبية لأسعار الصرف. وعدم استقرار تحويلات المساعدة الإنمائية. وعلى الرغم من أن مفهوم القروض الميسرة جدير بالترحيب، فإن هناك حاجة لجعل الحصول عليها أيسر، وتوجيهها إلى المجالات التي من شأنها زيادة الأرصدة الأولية للبلدان الأقل نموا والبلدان الأفريقية، تاركة بذلك إيرادات كافية لكل من خدمة الدين والنمو الاقتصادي.

٧ - وأضافت أن نيجيريا، نظرا لخبرتها في التفاوض بنجاح بشأن التخلص من الديون، تفهم الآن أكثر من أي وقت مضى كيف يمكن لمجال اقتصادي أكثر حرية خال من تدخل الدائنين أن يعزز الثقة والنمو والاستدامة الاقتصادية. لذلك تكرر نيجيريا الدعوة إلى المزيد من تخفيف الديون، بما في ذلك الإلغاء التام لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإلى استكشاف مزيد من الخيارات التي ليس من شأنها أن تستعيد المساعدة الإنمائية المطردة والمدرة للدخل فحسب بل وتعززها.

٨ - **السيدة الحديد** (الأردن): أشارت إلى أن الحد من مخاطر حدوث أزمات في المستقبل يتطلب اقتصاداً عالمياً أكثر استدامة وتوازنا، يحدد فيه نمط عجز وفائض الحساب الجاري على نحو أكثر وضوحا عن طريق التخصيص الفعال لرأس المال عبر الحدود. وأضافت أن الأزمة المالية الحالية أثارت، في الوقت نفسه، مخاوف بشأن موجة محتملة من التخلف عن سداد الديون السيادية بين البلدان النامية، مما يشير إلى أن هناك حاجة لإجراء جولات إضافية من تخفيف عبء الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أو بين الدول التي قد تصبح غير قادرة على تحمل عبء الديون. وقد تأثرت العديد من البلدان النامية علاوة على ذلك، بانخفاضات كبيرة، يتوقع أن تزداد سوءا، في التحويلات والصدرات وتدفقات رأس المال، في حين يتوقع انخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بسبب الركود في البلدان المتقدمة النمو.

٩ - وأضافت أن الاقتصاد الأردني، شأنه شأن العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة التي تضررت نتيجة التباطؤ العالمي في النمو، تضرر نتيجة الركود بعد أن شهد عقدا من النمو القوي. لكن الدراسات تشير إلى أن النشاط الاقتصادي سيشهد ارتفاعا متواضعا في عام ٢٠١٠. وستتسارع وتيرته في المدى المتوسط. وذلك بفضل سياسات الحكومة الرامية إلى تعزيز الكفاءة المالية، ومن المتوقع أن ينخفض العجز إلى ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تعزيز تنظيم العمل المصرفي ونظم الرصد والإنذار المبكر.

١٠ - **السيد واريتش** (باكستان): قال إن الزخم الذي حققته الاستجابة السريعة والجسورة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية لا بد من الحفاظ عليه الآن من أجل معالجة نقاط الضعف في النظام المالي الدولي، بما في ذلك تحسين كل من المراقبة والتدابير التنظيمية. وأضاف أن هناك حاجة لمواصلة استعراض أساليب عمل كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها فيهما. وتعتقد باكستان أنه ينبغي أن تستند إعادة تصميم الهيكل الإداري المالي والاقتصادي العالمي إلى مبدأين أساسيين: أولا ينبغي أن يشمل الهيكل الجديد الأمم المتحدة بأكملها، وهو ما يكفل له المشاركة والشرعية العالميتين، ثانيا، ينبغي أن يكون الحق في إسماع الصوت والتمثيل مبنياً حول مقتضيات الحاجة والإنصاف ونابعاً منها.

١١ - واستطرد قائلا إنه من الواضح أن الوضع الراهن يتطلب مبادرات أكثر جرأة وشمولا من أجل حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية. وينبغي النظر بجدية في تعليق سداد الديون، فضلا عن آليات لتخفيف عبء الديون بما في

ذلك إعادة هيكلة الديون ومبادلات الإعفاء من الديون مقابل تحقيق التنمية. ولا يجب أن تؤدي الوصفات التي تقدمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من أجل تحقيق استقرار الاقتصادات إلى زيادة في حجم الديون. وينبغي أن ترتبط القدرة على تحمل الدين بقدرة البلد على تحقيق أهدافه الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١٢ - **السيد إيغينبـــاييف** (كازاخستان): قال إن الاضطرابات في الأسواق المالية أبرزت الحاجة إلى إجراء إصلاح عاجل لولاية الهيكل المالي الدولي وأسلوب استجابته وإدارته. وينبغي أن يرتكز هذا الإصلاح على الواقع الاقتصادي الحديث ويكون متوافقا مع مبادئ الديمقراطية والإنصاف والمساءلة أمام المجتمع الدولي. وأضاف أن كازاخستان تدرك أن الهدف الرئيسي من الإصلاح هو تقوية المراقبة المتعددة الأطراف وتعزيز تحليل قضايا القطاع المالي. وتتطلع كازاخستان إلى رؤية صندوق النقد الدولي بعد إصلاحه يعمل بوصفه مؤسسة ذات صلة وفاعلية، تضطلع بشكل صحيح بولايتها المتمثلة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي. وترحب كازاخستان أيضا بالخطوات الرامية إلى التوصل إلى مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية والتنفيذ المتسق دوليا للتدابير المتفق عليها من أجل تحسين الشفافية والتنظيم والإشراف.

١٣ - وأضاف أن الأزمة العالمية قد أحيت المناقشات بشأن عملة الاحتياطي، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة لبدء إنشاء نظام نقدي دولي أكثر استقرارا وإنصافا. ولا يجب أن يتضمن النموذج الإنمائي المطروح لمرحلة ما بعد هذه الأزمة مجرد تغييرات شكلية بل يجب أن يجسد إعادة هيكلة نوعية لنظام العلاقات الاقتصادية الدولية برمته. وقد اقترح رئيس كازاخستان، في هذا الصدد، استحداث هيكل جديد تماما مشتملا على إطار تنظيمي عالمي للإشراف على الأسواق المالية.

١٤ - وأردف قائلا إن الأزمة الحالية أبرزت نقاط ضعف رئيسية في التعاون والتنسيق الدوليين، ولا بد من معالجتها. وسيكون لمنظومة الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دور حيوي في هذا الصدد.

١٥ - **السيد كوييو كاميلو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن البلدان النامية لا تزال، على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن النظام المالي الدولي والتنمية، مُصدِّرا صافيا لرؤوس الأموال التي كان يمكن استخدامها لخفض التفاوت الاجتماعي - وقد بلغ حجم رؤوس الأموال هذه في عام ٢٠٠٩ نحو ٥٠٠ مليون دولار (A/65/189، الفقرة ٢). وأشار إلى استمرار الاختلالات بين الحسابات الجارية للاقتصادات الكبرى (بعضها من البلدان النامية)، وفي بلدان أخرى، إلى استمرار العجز المالي الناجم عن السياسات المسايرة للدورة الاقتصادية المفروضة لمواجهة آثار الأزمة المالية، وأضاف أن العامل الأكثر خطورة هو انعدام ثقة المستثمرين في اقتصادات بلدانهم. وتلك هي القضية التي ينبغي للجنة الثانية أن تركز اهتمامها عليها.

١٦ - وقال إن العديد من البلدان تعاملت مع الأزمة عن طريق زيادة مستويات مديونيتها من أجل تمويل عجزها المالي. لكن، في نهاية الأمر، فإن المبالغ الأكبر التي سيتعين تخصيصها لخدمة الدين ستزيد من تقليص الخيارات المتاحة أمامها. وأضاف أن ما عمدت إليه بعض البلدان من خفض الإنفاق العام واتخاذ تدابير تقشفية من أجل تهدئة مخاوف الأسواق المالية، لن يزيد الأمر إلا سوءا. وأردف قائلا إن الجمهورية الدومينيكية ترى أنه من السابق لأوانه الحديث عن اتخاذ إجراءات تقشفية بينما لا توجد بعد قاعدة راسخة للنمو ولا تزال البطالة تشهد ارتفاعا.

١٧ - وأعرب عن أسفه لعودة المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مرة أخرى إلى ممارستها التي عفا عليها الزمن التي تتمثل في فرض المشروطيات التي لن تفعل إلا القليل لجذب الاستثمار أو خفض البطالة أو تقليص الديون الاجتماعية المتراكمة على أولئك الذين تحملوا العبء الأكبر لتكلفة التكيف في حين كان يجب أن تستند السياسة المثلى لتوفير القدرة على تحمل الدين الخارجي إلى النمو الاقتصادي المطرد الذي يولد فرص عمل لائقة، ويشمل توفير شبكة حماية اجتماعية لتغطية الاحتياجات الأساسية غير الملباة لمن يعانون من حالات الفقر المدقع، ويحركه مستوى كاف من الاستثمارات العامة لا تطفح عنه زيادات تضخمية. وأضاف أنه في ظل هذا السيناريو، ستتقلص الديون الخارجية باطراد كنسبة من الناتج القومي؛ وعليه، يمكن للبلدان، عن طريق مقاومة أي عائق أمام النمو في الوقت الحاضر، أن تكون قادرة في النهاية على سداد ديونها الخارجية. وتقف الجمهورية الدومينيكية مثالا لبلد نجح فيه هذا النهج.

١٨ - **السيد داوود** (السودان): قال إن مسألة الديون الخارجية اكتسبت أهمية استثنائية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، وأزمة الغذاء، وارتفاع أسعار السلع الأساسية وتغير المناخ، وكلها أصابت اقتصادات البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل بأشد الضرر. ولا ينبغي للبلدان النامية أن تدفع ثمن أزمة اقتصادية تسببت فيها أخطاء على صعيد السياسات والضوابط التنظيمية ارتكبتها بعض البلدان المتقدمة النمو.

١٩ - وأضاف أن بلده طبق حزمة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية واسعة النطاق استندت إلى التجارة الحرة والخصخصة والتي خفضت بشكل كبير من التضخم، كما أنشأ السودان وحده للدين الخارجي في بنكه المركزي لتعزيز الشفافية والمحاسبة. لكن على الرغم من وفاء بلده بجميع المتطلبات التقنية، فإنه لا يزال يتعرض للتمييز فيما يختص بتخفيف عبء الديون. ودعا المجتمع الدولي إلى إبداء المرونة في توفير تخفيف عبء الديون على البلدان الخارجة من النزاعات، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٦/٦٢. ودعا أيضا إلى الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، الذي يدعو الجهات المانحة إلى تقديم المساعدة من أجل إعادة إعمار السودان وتنميته الاقتصادية، بما في ذلك تخفيف عبء الديون. وفي جملة أمور، فإن هذه المساعدة ستسهم في ضمان التنظيم الناجح لعملية الاستفتاء على تقرير مصير جنوب السودان المقرر عقده في عام ٢٠١١.

٢٠ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن حكومته تدعم السياسات المالية التوسعية، وإيجاد فرص عمل وتقوية النظم المالية الدولية، وستواصل المملكة الحفاظ على السيولة المصرفية وأسعار الفائدة المنخفضة من أجل تشجيع الاستثمار. وقال إن بلده بوصفه عضوا في مجلس الاستقرار المالي، عمل مع صندوق النقد والبنك الدوليين لإنشاء نظم للإنذار المبكر بالمخاطر المالية والاقتصادية المحتملة، وتم تصنيف المملكة في مراتب متقدمة في تقرير مؤسسة التمويل الدولية من حيث فاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي أجرتها وتنافسية ممارسة الأعمال والبيئة الاستثمارية فيها. وقدمت المملكة المساعدة الإنمائية إلى مشاريع عديدة في مختلف البلدان، كما قامت بشطب بعض الديون المستحقة لها وقدمت قروضا جديدة للبلدان التي في حاجة إليها.

٢١ - ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات لوضع حد للفقر والجوع، وقال إنهما غير مقبولين بالنظر إلى قدرات التكنولوجيا الزراعية الحديثة. وشدد على الحاجة إلى الحفاظ على الشفافية في النظام الاقتصادي العالمي وأهمية التخفيف من تقلبات الأسعار في السلع الأساسية اللازمة للفقراء في البلدان النامية.

٢٢ - **السيد الكريكشي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تشير إلى أن الانتعاش بدأ

لا تعطي صورة كاملة عن الحالة الاقتصادية الفعلية، خاصة في أفريقيا. وأضاف أن الموارد الوطنية وحدها غير كافية لتمويل التنمية، ولا بد أن تفي البلدان والمؤسسات المانحة بالتزاماتها التمويلية وتخفف من شروط منح القروض، خاصة للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات.

٢٣ - وأضاف أن هناك توافقا دوليا في الآراء على أن الأزمة الاقتصادية جاءت نتيجة لانعدام الشفافية والضبط التنظيمي في الأسواق المالية في البلدان المتقدمة النمو، وأنها تفاقمت بسبب التقلبات في أسعار الطاقة والمواد الغذائية التي لا تتحكم فيها البلدان النامية. واستطرد قائلا أنه لا بد من اختتام جولة الدوحة في وقت مبكر، وكذلك لا بد من إجراء إصلاحات في مؤسسات بريتون وودز من أجل إعطاء العالم النامي صوتا أكبر في صياغة السياسة الاقتصادية والمالية الدولية.

٢٤ - **السيدة ستيوارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إن القطاع المالي ظل، لفترة طويلة جدا، يتمتع بالأولوية على حساب المشاريع المستدامة والعمالة في التخطيط الاقتصادي. ويجب أن يصبح إيجاد فرص عمل مؤشرا هاما من مؤشرات الاقتصاد الكلي كالتضخم أو الإدارة المستدامة للمالية العامة. وأردفت قائلة إنه عندما تنمو دخول العمل بمعدل أقل من نمو الإنتاجية، تضطر الأسر إلى الاقتراض لتمويل احتياجاتها الاستهلاكية. وقد أثبتت دول مثل البرازيل والهند كيف أن نظم الحماية الاجتماعية الصديقة للعمل يمكنها أن تحقق الفائدة الثلاثية المتمثلة في الحيلولة دون وقوع الناس في براثن الفقر، وتمكينهم من اغتنام الفرص المتاحة في السوق، والمساهمة في الطلب الكلي. وأضافت أنه في الأجل القصير، ينبغي ألا يتم تخفيض حزم التحفيز المالي حتى يبدأ استهلاك الأسر والاستثمار في الأعمال التجارية في توليد نمو مدفوع بتوافر فرص العمل. وفي المدى الطويل، يمكن أن تساعد السياسات التي تضع العمالة في صميم الانتعاش المستدام، مثل تلك التي يشجعها الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل، على تقيل الفرق الزمني بين نمو الإنتاج وإيجاد فرص العمل.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة ١٦/٠٠.